

## بيان

# من اتحاد عمال البترول وصناعة البتروكيماويات

### أخي العامل ..... أختي العاملة

• يؤكد الإتحاد أن وقف الإضراب مرهون بالالتزام وزير النفط بالوكالة ومسئولي المؤسسة بتنفيذ أحكام القوانين واجبة التطبيق، وأن الأزمات الحالية لا تعتبر منازعة بمفهومها القانوني بين طرفين ينازع كل منهما الآخر في إدعاء الحق بل هي مطالبة مشروعة من الإتحاد ونقاباته للحفاظ على الحقوق المقررة للعمال بموجب القوانين أو الحقوق المكتسبة بموجب اللوائح الإدارية وعقود العمل والاتفاقيات المبرمة بين الإتحاد ونقاباته ومؤسسة البترول وشركاتها أو ما صدر بها من أحكام.

### أخي العامل ..... أختي العاملة

• إن الإجتماع الذي إنعقد اليوم الخميس الموافق : ٢٠١٦/٠٤/١٤ بين مسئولى مؤسسة البترول الكويتية ومسئولى الهيئة العامة للقوى العاملة لا هدف له سوى إجهاض الإضراب بالإلتفاف على أحكام القوانين، وكان من الواجب على الهيئة العامة للقوى العاملة القيام بالمهام المناطة بها وفق قانون إنشائها رقم ١٠٩ لسنة ٢٠١٣ بإلزام مؤسسة البترول بتطبيق أحكام القوانين ذات الصلة وعدم التجاوز على ماجاء فيها وقررت من حقوق.

### أخي العامل ..... أختي العاملة

• يؤكد الإتحاد ونقاباته على شرعية قرار الإضراب المتخذ من قبل الجمعية العمومية غير العادية بصفتها صاحبة السلطة العليا كون قرار الإضراب قد صدر في الوقت المسموح به قانونا وفي غير الحالات المنصوص عليها على سبيل الحصر في المادة ١٣٢ من القانون ٦ لسنة ٢٠١٠ بحظر التوقف عن العمل كليا أو جزئيا.

• وأنه لا يحق للمؤسسة القيام بتهديدكم وذلك بقيامها بنشر نصوص قوانين وقرارات لمجلس الوزراء لا تنطبق عليكم وإنما نطاق تطبيقها الموظفين الخاضعين لقانون ونظام الخدمة المدنية كون القانون الواجب التطبيق على العاملين في القطاع الأهلي والنفطي قد أسبغ حمايته عليكم عند مطالبتكم بحقوقكم المشروعة وذلك لتعلقها بحقوق أساسية مكفولة بموجب الدستور والاتفاقيات الدولية، فلقد نصت المادة ٤٦ من القانون رقم ٦ لسنة ٢٠١٠ على أنه **لا يجوز إنهاء خدمة العامل بدون مبرر أو بسبب نشاطه النقابي أو بسبب المطالبة أو التمتع بحقوقه المشروعة وفقا لأحكام القانون.....**

### أخي العامل ..... أختي العاملة

• يؤكد الإتحاد ونقاباته على مطالبكم المشروعة المتمثلة في التالي:

• **إلغاء** جميع القرارات الصادرة من المؤسسة وشركاتها بالمخالفة لأحكام القوانين واجبة التطبيق وعلى وجه الخصوص القانونين رقمي ٢٨ لسنة ١٩٦٩ ، ٦ لسنة ٢٠١٠ وما تضمنته اللوائح الإدارية للشركات وكذلك الاتفاقيات المبرمة مع المؤسسة وشركاتها بالإضافة إلى ما استقرت عليه المحاكم وأصدرته من أحكام.

• **إلغاء** أي مشاريع قرارات معروضة على الوزير لإعتمادها والتي تمس أي حقوق للعمال.

• **استثناء** عمال القطاع النفطي الحاليين والمستقبليين من البديل الاستراتيجي.

• **التعهد** من المؤسسة بعدم التعرض مستقبلاً لأي حق من حقوق العمال والالتزام بتطبيق أحكام القانون.

• تشكيل لجنة مشتركة لإيجاد سبل للترشيد بعيداً عن حقوق ومكتسبات العمال.

### أخي العامل ..... أختي العاملة

• لا تلتفتوا للمحاولات اليائسة من مسئولى المؤسسة والشركات التابعة لها لزرع الفرقة بينكم، وأنه لن تضيع حقوقنا ما دمنا نتمسك بها ونقف صفا واحدا أمام هذا التعنت والظلم ومحاولات السطو على حقوقنا المشروعة أو المكتسبة تحت وهم ومبررات الترشيح أو غيرها من الشعارات الجوفاء، ونؤكد لكم تجديدنا لتعهدنا لكم بأننا سندافع عن حقوقكم مهما كلفنا الأمر وبكافة الطرق والوسائل.

والله ولي التوفيق ،،،،

٢٠١٦/٤/١٤ م.

## اتحاد عمال البترول وصناعة البتروكيماويات والنقابات النفطية

